

٣ - الحالة في الصومال

الشعور العام بالإحباط أدى إلى خلق بعض الاتجاهات السياسية الجديدة. فقد أسهم في الانشقاق الحاصل في مؤتمر الاتحاد الصومالي/التحالف الوطني الصومالي، والذي ربما أفضى، مقترنا بعوامل أخرى، إلى إعلان اللواء عبيد عن "حكومة" بدون موافقة الفصائل السياسية الرئيسية الأخرى. غير أن هذه "الحكومة" لم تعترف بها أي دولة عضو أو أي منظمة إقليمية. أما الاتجاه الهام الآخر، فهو ظهور إدارات إقليمية من جراء مبادرات قام بها زعماء الفصائل والجماعات المحلية. وليس من الواضح ما إذا كان سيجري تشكيل مثل هذه السلطات الإقليمية في معظم مناطق الصومال، وإذا تم ذلك، فما هو الطابع الدستوري الذي تكتسيه؛ ويبدو أن الصوماليين منقسمون في وجهة نظرهم بشأن ما إذا كان ينبغي لهذه السلطات الإقليمية أن تشكل القاعدة لنظام حكم اتحادي أو إذا كان ينبغي ببساطة أن تمثل درجة من الحكم الذاتي الإقليمي. بيد أنه نظرا لطبيعة السياسة الصومالية، تتضح أهمية إقامة سلام مستدام على المستويين المحلي والعشائري. وعبر الأمين العام عن أمله في أن يؤدي إحراز تقدم إضافي في إنشاء السلطات الإقليمية، الذي بدأ في ظل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إلى تأثير نافع على الجهود المبذولة لإنشاء سلطة مركزية في المستقبل القريب. وقال إن مجلس الأمن قد يود إعادة توجيه دعوته لجميع الأحزاب الصومالية، وخصوصا تلك التي اعتمدت نهجا انفراديا، للعودة إلى عملية التشاور والتفاوض الشاملة. وليس من المستصوب، في إطار هذه العملية، أن يتدخل أي طرف خارجي لصالح أي من الفصائل الصومالية، لأن مثل هذا الدعم قد يؤدي إلى ترجيح كفة الميزان الدقيق لصالح الطرف المدعوم مما ستكون له عواقب سلبية. وبينما طلب العديد من الزعماء الصوماليين إلى الأمم المتحدة، عن طريق مكتب الأمم المتحدة السياسي

المقرر المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

(الجلسة ٣٦٢٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٦٢٠، المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس ضمن جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦^(١)، المقدم استجابة لطلب مجلس الأمن في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بأن يقدم له الأمين العام تقريرا خطيا عن التطورات الحديثة في الصومال وعملا بالبيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥^(٢).

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن المجلس قد أيد في البيان الرئاسي المؤرخ ٦ نيسان/أبريل رأيه وهو أن الأمم المتحدة ينبغي ألا تتخلى عن الصومال، حتى بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية، بل ينبغي أن تستمر في مساعدة الشعب الصومالي على تحقيق تسوية سياسية، وفي تقديم الخدمات الإنسانية وغيرها من الخدمات، شريطة أن يبرهن الصوماليون أنفسهم على استعدادهم لتسوية النزاع بالوسائل السلمية وأن يتعاونوا مع المجتمع الدولي. وقال إن المجلس طلب إليه أيضا أن يواصل رصد الحالة في الصومال وأن يقيه على علم بالتطورات التي تحدث فيما بعد. وأضاف أن الحالة السياسية في الصومال يسودها ركود موهن لقرابة سنتين منذ فشل زعماء الفصائل الصومالية في التزاماتهم بموجب إعلان نيروبي الصادر في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤. ورغم عدم تحقيق تقدم رئيسي باتجاه المصالحة الوطنية، فقد تم منع وقوع السيناريو الأسوأ، أي اندلاع حرب أهلية شاملة، ويبدو أن

(١) S/1996/42

(٢) S/PRST/1995/15

الوطني بحثا عن حل للأزمة في الصومال. وهذه الجهود هي تعبير عن التزام المجتمع الدولي بعدم التخلي عن شعب الصومال. وهو يؤكد من جديد أن الشعب الصومالي يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام. وفي هذا الصدد، يحث المجلس زعماء الفصائل الصومالية على نبذ العنف ووضع مصالح البلد والشعب فوق خلافاتهم الشخصية وطموحاتهم السياسية.

كما يعرب المجلس عن ترحيبه باعترام الأمين العام للإبقاء على مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال وعن تأييده لهذه الخطوة. ويشدد على أهمية محافظة المكتب على علاقات تعاون وثيق مع مختلف المنظمات الإقليمية ورصد التطورات في الصومال والإبقاء على اتصالاته بالفصائل الصومالية. وهو يتطلع إلى نقل المكتب إلى الصومال بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

ويعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء استمرار النزاع، إذ أن ما ينتج عن ذلك من انعدام الأمن وعمليات قطع الطرق، والخروج العام على القانون يزيد من معاناة السكان المدنيين. ويدين المجلس ما يتعرض له الأفراد التابعون للمنظمات الإنسانية الدولية من مضايقات وضرب واختطاف وقتل، ويؤكد على مسؤولية جميع الأطراف في الصومال عن ضمان سلامة وأمن الأفراد الدوليين العاملين في المجال الإنساني وسائر الأفراد الدوليين. ومما يدعو للأسف أن هذا المناخ من عدم الأمن قد أجبر وكالات الأمم المتحدة على نقل الموظفين الدوليين إلى أماكن أخرى مما أعاق وصول المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى مستحقيها بسهولة ويسر.

ويثني المجلس على الجهود الباسلة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية وموظفوها من الصوماليين، وما يبذلونه من شجاعة وتصميم

لشؤون الصومال، دعم بعض مبادراتهم السلمية ماليا وسوقيا، لا يملك المكتب الموارد اللازمة لتقديم هذا الدعم. وأضاف قائلا إن أفضل سبيل لهم للحصول على هذا الدعم يكمن في إعطاء بواذر تشير إلى تحقيق تقدم ملموس باتجاه السلم والمصالحة. وأبلغ مجلس الأمن بأن تضافر انخفاض مستوى الإنتاج الغذائي، واستمرار انعدام الاستقرار السياسي وعوامل أخرى، جعل المساعدة الدولية للصومال أمرا جوهريا. وتعتقد وكالات الأمم المتحدة أن استمرار عملياتها، حتى في أسوأ الظروف، يمكن أن يلعب دورا هاما في الحيلولة دون وقوع أزمة إنسانية كبرى أخرى في الصومال، في حين أن تقليص أنشطتها قد يكون له تأثير عكسي، ولا سيما في المناطق الجنوبية. وحث المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء لنداءات الوكالات من أجل الحصول على المساعدة، وأكد مرة أخرى على مسؤولية جميع الأطراف الصومالية عن كفالة أمن العمال الإنسانيين المتفانين، الذين فقدوا عددا من الضحايا.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس⁽³⁾:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عن الحالة في الصومال وهو يعرب عن قلقه البالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم صادق نحو تحقيق المصالحة الوطنية. ويطلب المجلس إلى جميع الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية في الصومال العودة إلى عملية شاملة من التشاور والتفاوض بهدف تحقيق مصالحة وطنية تؤدي إلى إقامة حكومة وطنية تستند إلى قاعدة عريضة.

ويرحب المجلس، مع التقدير، بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة لتعزيز الحوار

(٣) S/PRST/1996/4

الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس^(٤).

وتكلم ممثل إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه^(٥)، فقال، مشيراً إلى الصومال، إن هذا الركن من أفريقيا غارق في نضال سياسي يبدو أنه لا نهاية له وعناصره الأساسية تتمثل في التنافسات بين الأفراد والعشائر، وقطع الطرق، واستخدام العنف. ومن ثم فإن الصومال بلد ليس فيه أي أثر للسلطة المركزية. وقبل ما يقرب من العام تم إنهاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وإزاء خلفية استمرار الاقتتال بين أمراء الحرب، هناك ثمة حد لما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي. وقد تقوضت أهداف الأمم المتحدة في الصومال بشكل أساسي نتيجة عدم تحقيق أي تقدم في عملية السلام والمصالحة الوطنية، وبخاصة لانعدام التعاون الكافي من جانب الأطراف الصومالية. وتبدو الحالة حرجة خصوصاً في العاصمة حيث يتفاقم النشاط الإجرامي المتزايد من جراء الإغلاقات المتواصل للميناء والمطار، مما يؤدي إلى وقف النشاط التجاري. ومما يقلق الاتحاد الأوروبي قلقاً عميقاً تصاعد أعمال العنف في الصومال التي يبدو ألا نهاية لها. وأكد مجدداً على التزام خط الحياد الدقيق تجاه مختلف الفصائل الصومالية، معرباً عن اعتقاد الاتحاد الأوروبي بأنه لن يكون بمقدور الصومال أن يشغل مكانه المناسب في المجتمع الدولي إلا إذا برزت حكومة تمثل تمثيلاً حقيقياً كل العناصر الصومالية. وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي لاستمرار مكتب الأمم المتحدة السياسي الصغير للصومال في نيروبي، مؤكداً مجدداً اقتناعه بأن جهود الأمم المتحدة والوكالات الدولية التي تُبذل لمساعدة السكان المدنيين يجب متابعتها في إطار الحدود التي تسمح بها الحالة غير المستقرة. وقال إن الاتحاد الأوروبي

(٤) S/PV.3641، الصفحة ١٨.

(٥) بولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولبنان ومالطة وهنغاريا (S/PV.3641، الصفحة ٢).

على تقديم المساعدة إلى شعب الصومال. ويحض المجلس الدول الأعضاء على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية بغية تجنب حدوث مزيد من الترددي في الحالة الراهنة.

ويعتبر المجلس وصول المساعدة الإنسانية دون انقطاع عاملاً حاسماً في إقرار الأمن العام وإشاعة الاستقرار في الصومال. وفي هذا الصدد فإن إغلاق الميناء الرئيسي وغير ذلك من مرافق النقل في مقديشو يزيد إلى حد كبير من تفاقم الوضع ويمثل عرقلة رئيسية لوصول المساعدات الطارئة في المستقبل. ويدعو المجلس الأطراف والفصائل الصومالية إلى فتح هذه المرافق بدون قيد أو شرط.

ويذكر المجلس جميع الدول بالتزامها بالتنفيذ الكامل للحظر العام والشامل المفروض بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) على كل شحنات الأسلحة والمعدات الحربية إلى الصومال. وفي هذا الصدد فإنه يدعو جميع الدول إلى الامتناع عن القيام بأية أعمال قد تؤدي إلى تفاقم الوضع في الصومال.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام إبقاءه على علم بالتطورات التي تقع في الصومال. ويقرر المجلس إبقاء هذا الموضوع قيد النظر.

المقرر المؤرخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٤١) مشروع مقرر

في الجلسة ٣٦٤١، المعقودة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (بوتسوانا)، بموافقة المجلس، ممثلي إثيوبيا والأردن وأوغندا وباكستان وتونس والجزائر وجيبوتي ورواندا وزمبابوي وسوازيلند وغينيا وكينيا والمغرب والهند، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه المجلس أيضاً، بناءً على طلب من غينيا - بيساو، دعوة إلى المراقب

الأطراف الصومالية على التوصل إلى مصالحة وطنية وتحقيق تسوية سلمية. وبالإضافة إلى ذلك، قد ينظر المجلس، عندما تسمح الظروف الأمنية، في إرسال بعثة إلى الصومال، مشاهمة للبعثة التي أرسلها في عام ١٩٩٤، ليكون المجلس في وضع أفضل للاستجابة بفعالية أكبر^(٨).

وأكدت ممثلة الولايات المتحدة أنه في عام ١٩٩٢ أنهى التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة، المعروف بقوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة، المجاعة بسرعة، منقذاً بذلك حياة آلاف الناس. وقالت إن عملية الأمم المتحدة في الصومال واصلت هذا العمل. وجميع الصوماليين تقريباً، حتى أولئك الذين انتقدوا بشدة الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة فيما بعد في بلدهم، أعربوا عن امتنانهم لتصدي المجتمع الدولي للمجاعة. وأكدت أنه بعد مرور عام على انسحاب قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فإن الولايات المتحدة لم تتخل عن الصومال ولا تنوي أن تفعل ذلك. وفي حين أنها لا تعترف أو تؤيد أية جماعة صومالية أو فصيل صومالي، فإنها لا تزال على اتصال بجميع الجماعات السياسية في البلد. وتقوم الولايات المتحدة وجماعة المانحين الدولية برصد حالة الأغذية عن كثب بغية الحيلولة دون حدوث مجاعة أخرى. ودعت الفصائل في الصومال أن تعيد فتح الميناء وأن تكفل بقاءه مفتوحاً حتى يتسنى إيصال المساعدات. وحثت أيضاً الصوماليين على تشكيل حكومة وطنية ذات قاعدة عريضة تتمتع بتأييد واسع النطاق بين جميع قطاعات السكان^(٩).

وأكد ممثل ألمانيا أنه لا يمكن إيجاد حل للحالة الراهنة إلا من خلال الحوار السياسي. وقال إنه قد سبق للمكتب السياسي للأمم المتحدة أن أقام علاقات مع الفصائل

يؤكد مجدداً تأكيداً قوياً النداء الذي وجهه من قبل مجلس الأمن إلى الأطراف والفصائل الصومالية بأن تفتح بغير شروط الميناء الرئيسي في مقديشو ومرافق النقل الأخرى من أجل إتاحة المجال لوصول المساعدة الإنسانية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضاً المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، ويشجعها على مواصلة جهودها لدعم عودة السلام والاستقرار إلى الصومال^(٦).

وقال ممثل إندونيسيا إنه بينما يؤمن وفد بلده إيماناً راسخاً بأن شعب الصومال يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام، فإنه يعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقاوم - كما ورد في قرار مجلس الأمن ٩٥٤ (١٩٩٤) وكما هو مذكور في بيان رئيس المجلس الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦^(٧)، إغراء التخلي عن الأزيمة في الصومال. ولذلك فإن وفد بلده يبحث منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي على أن تواصل جهودها، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بحثاً عن سلم دائم في الصومال. ويعتقد الوفد الإندونيسي أن هناك حاجة ملحة إلى أن يبحث المجتمع الدولي عن مبادرات جديدة لكسر حالة الركود. وتحقيقاً لهذه الغاية، يرى وفد بلده أن الوقت مناسب لاستكشاف طائفة واسعة من الخيارات التي من شأنها أن تتيح استجابات فورية وطويلة الأمد. وأحد هذه الخيارات المتاحة رفع مستوى مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال ونقله إلى الصومال. بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. ويحتاج المكتب إلى رئيس مقيم برتبة عالية لا يقتصر عمله على تزويد المجلس بتقييمات دقيقة وفي الوقت المناسب لما يحدث من تطورات فحسب بل أن يعمل أيضاً كوسيط لمساعدة

(٦) S/PV.3641، الصفحتان ٢ و ٣.

(٧) S/PRST/1996/4.

(٨) S/PV.3641، الصفحتان ٦ و ٧.

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

تشارك فيه جميع الأطراف الصومالية وجميع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، قال إنه من المفروض أن تكون هناك متابعة لاستمرار الالتزام بالحظر الدولي الشامل على توريد الأسلحة والعتاد العسكري للصومال. بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)، وأن تكون هناك متابعة نشطة وشاملة للموقف السياسي وكذلك للأوضاع الإنسانية في إطار مفهوم بناء مؤسسات الدولة وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. بيد أنه لا يوجد شيء من هذا. ويرى بلده أنه من الضروري تنشيط دور الأمم المتحدة في الصومال، ولذلك فهو يرغب في طرح مجموعة من الأفكار التي يمكن الأخذ بأحدها أو جميعها. أولاً، عقد مؤتمر جامع لممثلي الشعب الصومالي من كافة أنحاء وأقاليم الدولة بإحدى دول الجوار الجغرافي. وثانياً، تشجيع المنظمات الدولية والإقليمية على القيام بمبادرة جماعية لإقناع الزعامات الصومالية بأهمية الحوار. وثالثاً، عرض الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على القيادات الصومالية ببدائل قابلة للتنفيذ مثل إنشاء مجلس رئاسي مشترك للحكم في البلد على نحو التجربة المطبقة حالياً في ليبيا، أو طرح أسلوب آخر لتقاسم السلطة مثل الفيدرالية أو الكنفدرالية. ورابعاً، تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وخامساً، إيفاد مجلس الأمن بعثة من أعضائه أو ممثلاً رفيع المستوى لتقييم الوضع على الطبيعة واستكشاف مدى ملاءمة الظروف للتقدم بأية مقترحات محددة. وختاماً، أكد أن المسؤولية الأساسية للاستقرار في الصومال تقع على عاتق شعب الصومال^(١١).

وطالب ممثل فرنسا ببذل كل جهد من أجل النهوض بالمصالحة الوطنية، وبألا تهمل أية إمكانية، مهما كانت ضئيلة، لاستعادة السلم الأهلي في الصومال. وأكد أنه

(١١) المرجع نفسه، الصفحات ١٢ إلى ١٥.

المتحاربة الممتدة في نيروبي. وتمكّن مكتب الأمم المتحدة من اكتساب سمعة الحياد، مما حمل الفصائل المتحاربة، باستثناء واحدة منها، على القبول به بوصفه شريكاً في الحوار. لذا، فهو يرى أنه قد يكون من المنطقي زيادة عدد الموظفين في هذا المكتب. وأضاف قائلاً إنه قد ثبت أن من العسير بشكل خاص على المكتب السياسي للأمم المتحدة بدء حوار مع الجنرال عيديد. فإصراره على أن يُعترف به رئيساً للصومال قد حال دون إجراء أية مفاوضات معه بشأن المستقبل السياسي للبلد. وفي الوقت نفسه، تشكل زعزعة استقرار المقاطعات الخصبة زراعياً تهديداً للوضع الاقتصادي للبلد برمته. وناشد الفصائل المتحاربة أن تقبل المساعي الحميدة للأمم المتحدة وأن تتفق أخيراً فيما بينها على حل سلمي^(١٠).

وطالب ممثل مصر المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه شعب الصومال. فقد كان الهدف من تدخل الأمم المتحدة في الصومال بموجب قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) هو إيجاد مناخ موات لعمليات الإغاثة الإنسانية. وكان هذا التدخل بموجب الفصل السابع من الميثاق، بالنظر إلى الظروف غير العادية التي أحاطت بالصومال. وقد حققت الأمم المتحدة قدراً كبيراً من النجاح على الصعيد الإنساني، إلا أنه لم يصادفها أي نجاح فيما يتصل بإيجاد إطار يلتزم به الجميع للتسوية والمصالحة الوطنية. وقال إنه بالرغم من ذلك فقد قررت منظمة الوحدة الأفريقية إيفاد بعثة جديدة إلى الصومال لتحقيق اتصال مباشر وتقييم الوضع الحقيقي. واقترحت جامعة الدول العربية أيضاً إرسال بعثة مشتركة من ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية للاجتماع بالقيادات الصومالية. أما منظمة المؤتمر الإسلامي فقد دعت إلى عقد مؤتمر دولي للسلام والمصالحة الوطنية في الصومال

(١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

الإسلامي، بغرض تيسير المصالحة الوطنية. وثالثاً، ينبغي إيفاد بعثة مشتركة تتألف من ممثلين رفيعي المستوى لمنظمات دولية وإقليمية تنقل إلى زعماء الفصائل رغبة المجتمع الدولي في مساعدة الشعب الصومالي في التغلب على الأزمة الخطيرة التي تهدد بقاءه. ورابعاً، ينبغي القيام بمحاولة، عبر استخدام شخصيات سياسية مستقلة لها مكانة دولية، ترمي إلى تضييق شقة الخلاف القائمة بين مختلف المواقف والأوضاع التي تتخذها الفصائل. وخامساً، ينبغي تعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بطريقتين: بتعيين رئيس له إما أن يكون أميناً عاماً مساعداً أو ممثلاً خاصاً للأمين العام، وإعطاء المكتب الموارد المالية والبشرية التي تمكنه من الاضطلاع بالمهام الموكولة إليه على نحو صحيح. ومن المستصوب في مرحلة لاحقة النظر في نقل المكتب إلى مقديشو في حالة إحراز تقدم يتعلق بكفالة الأمن من قبل الفصائل الصومالية^(١٣).

وقال ممثل غينيا إن بلده رأس مجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي؛ وإن وفده، بوصفه رئيساً لمجموعة أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي في منظمة الأمم المتحدة، يسره أن يذكر بأن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أكدت من جديد، في الدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر الإسلامي الوزاري في غينيا، التزامها نحو إعادة وحدة الصومال، وسيادته وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي، والحفاظ عليها. وأحاط المؤتمر علماً مع التقدير بالجهود المستمرة التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي تحقيقاً للمصالحة الوطنية في الصومال وتخفيفاً لآلام الشعب الصومالي، بالتعاون مع دول المنطقة، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، في إطار نهج مشترك. ودعا المؤتمر أيضاً إلى مواصلة بذل هذه الجهود وطلب إلى

في حالة الانتظار طويلاً، قد ينهار البلد بأكمله. والشمال الغربي بدأ فعلاً الانفصال عن المقاطعات الأخرى، وعماً قريب لن يعود بالإمكان الحفاظ على وحدة أراضي البلد، التي كانت هدفاً لمجلس الأمن. واقترح تشجيع القيام بالوساطة من جانب الشخصيات الأفريقية المعروفة المقبولة لدى الفصائل، وأعرب عن اعتقاده بأنه يتعين على بلدان القرن الأفريقي، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، أن تضطلع بدور أساسي. وقال إنه إذا قدمت هذه البلدان الأفريقية دعمها الملموس لمبادرة تقوم بها شخصية أفريقية أو عدة شخصيات أفريقية، فإن الوساطة ستعزز وتحظى بالمصداقية. وأخيراً، قال إن رسالة مجلس الأمن التي وجهها إلى الفصائل لم تترك أي أثر. وحيث إن الفصائل تعتقد أن المجلس يعبر عن المصلحة الخاصة لبعض أعضائه، فهو يتساءل عما إذا كان في المستطاع أن يدلل المجلس على أن المجتمع الدولي برمته لا يوافق على السياسة التي يتبعها أمراء الحرب. وتحقيقاً لهذا الغرض، اقترح أن يُدرس تنظيم مداولة في الجمعية العامة حتى تتاح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة لإبلاغ أطراف النزاع بأن طريق العنف لن يؤدي إلا إلى طريق مسدود^(١٤).

وتكلم ممثل تونس بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، فأعرب عن اعتقاده بأن المجتمع الدولي يجب أن يعبأ من أجل الإعراب بحزم عن التزامه بالشعب الصومالي. وقال إنه، لذلك الغرض، يحث على اتخاذ الإجراءات التالية. أولاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل ويعزز اهتمامه بمسألة الصومال، على أن تتمثل الخطوة الأولى في إيفاد بعثة لاستكشاف احتمالات المصالحة الوطنية. وثانياً، ينبغي اعتماد استراتيجية مشتركة من قبل الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.

منظمة الوحدة الأفريقية بعثة ثلاثية لتقييم الحالة وتشجيع الحوار وإجراء اتصال مباشرة مع مختلف الفصائل في ذلك البلد. والدورة الثالثة والستون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية التي عُقدت في أديس أبابا، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، نظرت أيضاً في تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عن الصومال، واتخذت قراراً أعربت فيه عن قلقها إزاء الحالة في الصومال والجمود في عملية المصالحة الوطنية وإقامة سلطة وطنية عريضة القاعدة. ودعت أيضاً القادة الصوماليين إلى العمل على نحو عاجل لتشجيع إجراء حوار يرمي إلى توخي تحقيق مصالحة وطنية. وعلاوة على هذا، ناشد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي في مجموعه تقديم المساعدة الإنسانية نظراً للحالة الإنسانية المتدهورة في الصومال. وأكد على الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وسائر المنظمات الإقليمية في السعي من أجل إيجاد حل^(١٦).

وقال المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الثالثة والستين قرر أن تقوم البعثة الثلاثية بزيارة أخرى للصومال للإبقاء على اتصالات مباشرة مع مختلف الفصائل الصومالية، وتقييم الحالة على الطبيعة. وحيث إن الحالة الإنسانية خطيرة، تناشد منظمة الوحدة الأفريقية الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية لمعالجة الحالة الإنسانية المتدهورة. وقال إن الوقت قد حان لتأييد اقتراحات تونس وإثيوبيا، وإعادة التأكيد على تأييد إقامة تمثيل دائم للأمم المتحدة في الصومال، الذي أصبح ضرورة حتمية^(١٧).

(١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٢٨ إلى ٣٠.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٧ و ٣٨.

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي إيفاد فريق اتصال بغية حث الجماعات الصومالية المختلفة على معاودة الحوار تحقيقاً للمصالحة الوطنية. وطالب المؤتمر بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلم والمصالحة على الصعيد الوطني في الصومال عملاً بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بمشاركة جميع الأطراف الصومالية، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية^(١٤).

وقال ممثل كينيا إن مجلس الأمن يجب أن يواصل معالجة الحالة في الصومال بوصفها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ويجب أن يعزز الجهود التي تبذلها منظمات إقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية. ولا يستطيع المجلس أن يهرب من مسؤوليته الملقاة على عاتقه في الميثاق. وأكد أن الأمم المتحدة يمكن أن تبذل جهوداً أكبر لتغيير الحال في الصومال^(١٥).

وتكلم ممثل إثيوبيا بوصفه ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، فقال إنه على الرغم من المسؤولية الرئيسية التي يتحملها الشعب الصومالي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يراقب عن كثب الحالة في الصومال وأن يسهم بنصيبه في مساعدة وتشجيع المصالحة الوطنية الشاملة. وقد طلب العديد من الزعماء الصوماليين من الأمم المتحدة دعم مبادراتهم السلمية مالياً وسوقياً، في حين أن الأمم المتحدة لا تمتلك الموارد اللازمة لتقديم هذا الدعم. ومع أنهم يفهمون شعور المجتمع الدولي بالإحباط وخيبة الأمل إزاء عدم إحراز التقدم في عملية المصالحة، يجب انتهاز كل فرصة للبحث على الحوار وتشجيعه، ومواصلة الاتصال مع جميع الفصائل الصومالية تحقيقاً لهذه الغاية. وعلى المستوى الإقليمي، واصلت منظمة الوحدة الأفريقية رصدتها عن كثب للتطورات في الصومال. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، أرسلت

(١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و ٢٥.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٥ و ٢٦.

إنه ينبغي مواصلة تقديم المعونة الإنسانية، ولكن مع مراعاة أن أكثر الاحتياجات إلحاحاً هو إيجاد حل سياسي^(١٨).

وخلال المناقشة، أشار عدد من المتكلمين الآخرين إلى وجود مشاكل معقدة بصورة استثنائية، وشجبوا عدم إحراز تقدم والحالة الإنسانية القائمة. وأعربوا جميعاً عن اعتقادهم بأن المسؤولية الرئيسية عن الحالة القائمة تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم، وطلبوا إليهم العودة إلى المفاوضات بغية إقامة حكومة وطنية عريضة القاعدة. وأكد عدة متكلمين أهمية توحي الحياد بين الفصائل الصومالية. وحث عدد من المتكلمين جميع الدول على أن تمثل امتثالاً صارماً لحظر السلاح المفروض وفقاً لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). وشجع عدة متكلمين الأمين العام على نقل مكتب الأمم المتحدة من كينيا إلى مقديشو عندما تسمح الظروف. وأوصى متكلمون قليلون بإيفاد بعثة من مجلس الأمن إلى الصومال للالتقاء بقيادة الفصائل وحثهم على استئناف المفاوضات. وأوصى عدد من المتكلمين بالتعاون على نحو أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي^(١٩).

(١٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٨ و ٣٩.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤ (شيلي)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (هندوراس)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (بولندا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (الصين)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (بوتسوانا)؛ والصفحة ٢٧ (سوازيلند)؛ والصفحة ٢٨ (الجزائر)؛ والصفحة ٣٠ (الهند)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (المغرب)؛ والصفحة ٣٣ (باكستان)؛ والصفحتان ٣٤ و ٣٥ (الأردن)؛ والصفحتان ٣٥ و ٣٦ (زيمبابوي)؛ والصفحة ٣٦ (أوغندا).

وقال ممثل رواندا إن الأمم المتحدة لا يجوز لها أن تنسى أن الصومال ليس حالة منعزلة في أفريقيا؛ فهناك أيضاً رواندا وبوروندي وليبيريا وسيراليون وغيرها. ويندد وفد بلده أيضاً "بممارسة الحدود الدنيا التي أخذت هذه المنظمة تعتمدها بشكل متزايد، والمتمثلة في التخلي عن بلدان أعضاء تواجه صعوبات". وقد شوهدت هذه الممارسة في الصومال وفي رواندا وإلى حد ما في ليبيريا. والكل يعرف أن سحب قوة الأمم المتحدة من الصومال ساعد على زيادة الفوضى هناك. "وإبادة الأجناس" في رواندا كانت ممكنة نتيجة سحب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ومع ذلك، فإن نفس المنظمة مستعدة للتدخل في أماكن أخرى، في بلدان تعاني من نفس المشاكل ولكنها أقل حدة. وأكد أن التجربة أثبتت أن البلدان المتخلى عنها تواجه في نهاية المطاف كوارث يصعب عليها الخروج منها. وبالنسبة للصومال، ففي حين أن الصوماليين هم المسؤولون عن إيجاد حل لمشاكلهم، فقد قالت الأطراف إنها بحاجة إلى وسيط يجمع بينها، وإلى الموارد اللازمة، وإلى محفل. ونفس القادة ناشدوا أيضاً الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور المسهل والوسيط. وتساءل عن جدوى وجود عدة مكاتب للأمم المتحدة من أجل الصومال في كينيا، قائلاً إنه من الصعب قياس فعاليتها. وأضاف قائلاً إن وفد بلده مقتنع بأن إنشاء المكتب السياسي للصومال في نيروبي لا يفيد الصوماليين ولا وكالات الأمم المتحدة. ولا يشير آخر تقرير للأمين العام عن الصومال إلى أية مبادرة هامة اتخذها ذلك المكتب طيلة عام ١٩٩٥. وأكد أن حرمان الصومال من وجود المجتمع الدولي والأمم المتحدة في مقديشو أعطى إشارة خضراء لمختلف الفصائل. ومع ذلك، طلب القادة الصوماليون إعادة إنشاء مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في مقديشو، ويأمل وفد بلده أن يُصغى إلى هذا النداء المشروع ويُستجاب له. وختاماً، قال

مشاورات المجلس السابقة، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ عن الحالة في الصومال^(٢١).

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن مجلس الأمن طلب إليه التشاور مع بلدان المنطقة وتقديم توصيات عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، في حدود ولايتها دعماً للجهود الإقليمية المبذولة من أجل إحلال السلام، وبخاصة الجهود التي تبذلها إثيوبيا وكينيا. وقال إن المجلس أحاط علماً بأن رئيس كينيا نجح في أن يجمع بين حسين عبيد وعثمان أتو وعلي مهدي محمد في نيروبي، الذي شهد أول مشاركة لفصيل عبيد في لقاء مع الفصيلين الآخرين منذ عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي. وطلب هؤلاء الزعماء من الرئيس مواصلة جهود الوساطة التي يقوم بها واتفقوا على وقف الأعمال القتالية في أرجاء البلد كافة. ونجحت إثيوبيا، التي كانت مفوضة بتكليف من كل من منظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في الجمع بين ٢٧ زعيماً صومالياً يمثلون ٢٦ من الفصائل السياسية في سوديري، أسفر عن اعتماد إعلان بالتعهدات والالتزامات الوطنية وإعلان رسمي. إلا أن السيد حسين عبيد والسيد محمد إبراهيم إيغال لم يشاركا في هذا الاجتماع.

وأشار الأمين العام إلى أن جهود الأمم المتحدة استمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير في شكل المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام؛ وتسهيل جهود الوساطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال؛ والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدول المجاورة؛ والاستعراضات الدورية التي يجريها مجلس الأمن؛ والإغاثة الإنسانية المقدمة من أجل الإنعاش؛ والجهود الرامية إلى

(٢١) S/1997/135.

المقرر المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (الجلسة ٣٧٢٦): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٧٢٦، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدلى الرئيس (إيطاليا) بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٢٠):

يساور مجلس الأمن قلق شديد إزاء استئناف القتال في مقديشو، حيث تتسبب أحر الاشتباكات بشكل متزايد في خسائر فادحة في الأرواح. ويساوره قلق بالغ، بصورة خاصة، إزاء مخنة السكان المدنيين، الذين ترداد معاناتهم حدة من جراء القتال.

ويطلب المجلس من الفصائل الصومالية كافة التوقف فورا عن جميع الأعمال القتالية والعودة إلى إرساء الوقف الفعال لإطلاق النار.

ويؤيد المجلس تأييدا تاما الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، من أجل تيسير التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في الصومال. ويناشد جميع الفصائل الصومالية أن تنضم إلى هذه الجهود وتشرع في عملية مصالحة وطنية تهدف إلى تنصيب حكومة وطنية ذات قاعدة عريضة.

ويؤكد المجلس من جديد التزامه بحل دائم للأزمة في الصومال ويشجع الأمين العام على مواصلة رصد الحالة عن كثب وإبلاغ المجلس بأي تطورات أخرى.

ويذكر المجلس مرة أخرى جميع الدول بالتزاماتها بأن تنفذ تنفيذاً تاماً الحظر العام الكامل المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) على جميع عمليات شحن الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال.

ويؤكد المجلس من جديد الإعراب عن تقديره لجميع من يضطلعون بأنشطة إنسانية في الصومال من منظمات وأفراد ويطلب من الفصائل الصومالية كافة أن تضمن سلامة جميع الموظفين المعنيين.

المقرر المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٤٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٧٤٢، المعقودة ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في

(٢٠) S/PRST/1996/47.

بمذه الأطراف بغية دعم جهودها في مجال صنع السلام. وقد يود مجلس الأمن أيضاً أن يبحث جميع الدول على الامتثال الكامل لالتزاماتها المتعلقة بحظر الأسلحة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). وأخيراً، أشار إلى أن الجهود التي بلغت ذروتها في إعلان نيروبي وسوديري تكبد الحكومتين المضيفتين تكاليف كبيرة، وإذا ما رغبت الحكومات في ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يطلب للأمين العام أن ينشئ صندوقاً استثمارياً، ويمكن أن يطلب إلى الدول الأعضاء أن تساهم فيه. وختاماً أعرب الأمين العام عن رأيه، وهو رأي مجلس الأمن، ومفاده أن أفضل الآمال لاستعادة السلام في الصومال تكمن في التفاوض بشأن تسوية سياسية تعهد بالسلطة إلى حكومة موسعة تمثل فيها جميع الفصائل الرئيسية.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس (كينيا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة من ممثل إثيوبيا^(٢٢)، يجيل بها نص رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ومرفقاتها بشأن الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى الذي عقدته الفصائل الصومالية في سوديري، إثيوبيا.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٢٣):

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ عن الحالة في الصومال.

ويؤكد المجلس من جديد التزامه بتسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، واضعاً في اعتباره احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويكرر المجلس التأكيد على أن المسؤولية الكاملة عن تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلم تقع على عاتق الشعب الصومالي.

ويعرب المجلس عن تأييده التام للجهود التي تبذلها دول المنطقة وغيرها من الدول المهتمة بالأمر، فضلاً عن المنظمات الدولية

(٢٢) S/1997/135.

(٢٣) S/PRST/1997/8.

تحسين احترام حقوق الإنسان؛ وقال إن جميع هذه الجهود ستستمر. ووجهت الأطراف الفاعلة الإقليمية نداءً لتقديم معونة دولية كبيرة لدعم المصالحة والإنعاش والتعمير. وذكرت حكومة إثيوبيا وحكومة كينيا، بوصفها رئيسة الهيئة الحكومية الدولية، أن أهم دعم يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه للجهود الإقليمية لإقرار السلام في الصومال يتمثل في ممارسة الضغط اللازم على الفصائل والجماعات الصومالية لكي تبدي التزاماً أكبر بالمصالحة الوطنية. ويتعين على مجلس الأمن خاصة الاضطلاع بدور هام في ضمان متابعة جميع الجهود ليس بواسطة نشر المزيد من المبادرات، ولكن عن طريق البناء على المنجزات الإيجابية التي تحققت حتى الآن، وأكدنا أن ما تم إنجازه في سوديري تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية يعتبر كافياً ويستحق الدعم الكامل للأمم المتحدة. وأشار الأمين العام إلى أنه بينما تبذل الأمم المتحدة بالفعل جهوداً في ميداني الإغاثة والإنعاش وستواصل ذلك، فإنه إذا كان يتعين توسيع نطاق هذه الجهود، سيكون من اللازم أن تساهم الدول الأعضاء بصورة أكثر سخاء مما فعلت في الماضي القريب. واقترح أيضاً أن يطلب المجلس إلى جميع الفصائل الصومالية أن تتعاون مع جهود منظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأن تعلن اعترافها بإرادة الصوماليين الممثلة في الموقعين على بياني سوديري ونيروبي، وأنه لن يتسامح إزاء عدم تعاون أي فصيل مع أولئك الذين يسعون إلى سريان مفعول هذين الإعلانين. وأشار إلى أنه بينما ناقش سلفه مع منظمة الوحدة الأفريقية فكرة إيفاد بعثة مشتركة لتقصي الحقائق، فإنه ليس من الجلي أنها يمكن أن تضيف في ذلك الوقت إضافة ملموسة إلى الجهود التي اضطلعت بها الدول المجاورة. وقال إنه في حالة استصواب الأطراف الفاعلة الإقليمية لهذه الفكرة، سيكون على استعداد لتعيين مبعوث خاص رفيع المستوى للصومال، تتمثل مهمته في الاتصال

مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (البرتغال)، بموافقة المجلس، ممثلي إثيوبيا وإيطاليا وتونس والكويت وهولندا، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس بعد ذلك إلى رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ من الكويت^(٢٤)، تحيل نص القرار ٥٦٣٨ الصادر عن الدورة السابعة بعد المائة لمجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، المعنون "الوضع في الصومال".

وذكر ممثل مصر أن الوضع في الصومال يختلف بشكل جذري عما كانت عليه الأوضاع في السابق. فالمبادرات الإقليمية المتوالية أفرزت تطورات إيجابية. ويأمل الوفد المصري أن يجري تدارس مقترحات الأمين العام بجدية. وتفيد مصر قيام الأمين العام بإيفاد مبعوث خاص له إلى الصومال في مهمة تماثل المهمة التي قام بها المبعوث الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي إيفاد الممثل الخاص بغرض الاتصال بأمراء الحرب وممثلي الشعب الصومالي، وربما أيضاً زيارة دول الجوار والدول الأخرى المهتمة بالأزمة الصومالية، والتشاور مع المنظمات الإقليمية المعنية، بغية تقديم تقرير شامل للأمين العام عن التدابير التي يمكن اتخاذها، ويمكن لمجلس الأمن عندئذ دراسة هذه التدابير واتخاذ القرار المناسب. وقال إن المطلوب الآن هو الاتفاق على طبيعة وحجم الدور الذي يمكن للأمم المتحدة القيام به في الصومال. ويطلب وفد مصر بتغيير حقيقي في هذا الدور، ويطلب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه شعب الصومال. وأكد أن جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية في التحرك لدعم المصالحة الوطنية رهن بعدد من الاعتبارات؛ لعل أهمها الالتزام من جانب الأسرة الدولية بعدم الاعتراف بأية سلطة في الصومال لا تكون ممثلة لكافة

(٢٤) S/1997/324.

والإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية من أجل التشجيع على إجراء حوار سياسي مباشر وتيسير التوصل إلى تسوية سياسية عريضة القاعدة في الصومال.

ويهيئ المجلس بجميع الفصائل الصومالية وقف جميع الأعمال العدائية فوراً والتعاون مع الجهود الإقليمية وغيرها من الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والمصالحة الوطنية في الصومال، بما في ذلك مبادرتا سوديري، إثيوبيا ونيروبي، كينيا.

ويشجع المجلس جميع الدول على أن تساهم بسخاء استجابة للنداءات التي توجهها الأمم المتحدة لكفالة استمرار جهود الإغاثة والإنعاش في الصومال، بما فيها الجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني. ويشجع المجلس جميع الدول على أن تساهم في جهود الوساطة الإقليمية المتعلقة بالصومال.

ويكرر المجلس طلبه إلى جميع الدول أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ الحظر المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) على جميع عمليات تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال. وفي هذا السياق، يهيب بجميع الدول الامتناع عن القيام بأي أعمال قد تؤدي إلى تفاقم الحالة في الصومال.

ويعرب المجلس من جديد عن تقديره لجميع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والأفراد ممن يقومون بأنشطة إنسانية في الصومال. ويهيب بالفصائل الصومالية أن تكفل سلامة وحرية حركة جميع الأفراد العاملين في الميدان الإنساني وأن تسهل إيصال الإغاثة الإنسانية إلى الشعب الصومالي، بما في ذلك عن طريق فتح المطار والميناء في مقديشو.

ويشجع المجلس الأمين العام على أن يواصل مشاوراته مع الأطراف الصومالية ودول المنطقة والمنظمات الإقليمية بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة دعماً لجهود السلم، بما في ذلك التشاور بشأن الخيارات المحددة الواردة في تقريره. ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة في الصومال وأن يقدم تقريراً إلى المجلس بالطريقة المناسبة عن تلك المشاورات وعن التطورات التي تطرأ على الحالة عموماً.

وسيقي المجلس المسألة قيد النظر.

**المداولات التي أجريت في ٢٣ نيسان/أبريل
١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٧٠)**

في الجلسة ٣٧٧٠، المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل
١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في

تتحمل المسؤولية، بل عليها أن تتخذ إجراءات لتساهم بشكل بناء في تسوية مسألة الصومال. وفي هذا الصدد، رأى أنه ينبغي تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال، وأن المجلس ينبغي أن ينظر بعين إيجابية في توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ والتي تدعو إلى تعيين مبعوث خاص بشأن مسألة الصومال، وإيفاد بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لتقصي الحقائق وإنشاء صندوق استئماني للأمين العام^(٢٧).

وقال ممثل المملكة المتحدة إنه في حين أنه يؤكد أن الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن أديا قلقهما إزاء استمرار النزاع في الصومال ودعمهما للجهود الإقليمية والجهود الأخرى المبذولة لبدء حوار سياسي، فإنه يرى، في ضوء الجهود التي تبذلها كينا وإثيوبيا وغيرها، أنه ليس هناك ضرورة لمبادرة جديدة بشأن الصومال وقتئذ. ولكن لا بد من ضمان تنسيق هذه الجهود المختلفة بشكل مناسب وتكاملها تماماً. وهذا أيضاً هو الوقت المناسب لذكر أن هذه الجهود كلها لا يمكن أن تكفل بالنجاح ما لم يظهر قادة الأطراف المختلفة في الصومال ما يلزم من إرادة سياسية. وأشار إلى أن الجفاف الأخير أبرز استمرار الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ولكن تحتاج عمليات الإغاثة الناجحة إلى تعاون الأطراف على الأرض. وأعرب عن القلق لسماعه عن المشاكل التي صادفتها الوكالات الإنسانية في مقديشو وفي أماكن أخرى، وأكد مجدداً أنه على جميع الأطراف "أن يكفوا عن محاولة السيطرة على السلطة وأن يركزوا على احتياجات الشعب المفروض أنهم يمثلونه"^(٢٨).

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

فئات وطوائف الشعب الصومالي. وثانياً، يلزم استمرار العمل بالحظر الدولي على توريد الأسلحة وتشديد الرقابة على ذلك. ويلزم استمرار المجتمع الدولي في تقديم كافة أنواع المساعدات الإنسانية والإنمائية لكافة أنحاء الصومال دون تفرقة. ويتعين الالتزام بوحدة الصومال الإقليمية وبمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية. وختاماً، أكد على أن المسؤولية الأساسية للاستقرار في الصومال تقع على عاتق شعب الصومال^(٢٥).

وذكر ممثل فرنسا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يحاول إقناع الزعماء الصوماليين بعدم وجود أي بديل سوى المفاوضات لتحقيق المصالحة الوطنية. وهذا الجهد ينبغي أن يشارك فيه بخاصة الذين تستهويهم فكرة الانفصال بالنظر إلى أنه، كما هو الحال في جميع أنحاء أفريقيا، من الأساسي لأية تسوية الحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للصومال. وقال إن أفضل الفرص لتحقيق التقدم إنما تكمن في الجهود المتواصلة التي تبذلها دول المنطقة، والدول الأخرى المعنية والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية للتنمية. وأكد أن تعزيز دور الأمم المتحدة لا يبدو ممكناً ما لم يكن متدرجاً جداً، وما لم يكن مقبولاً من جانب الزعماء الصوماليين، الذين يجب عليهم أن يدللوا على أنهم يريدون بإحلاص المشاركة في المفاوضات لتحقيق المصالحة الوطنية^(٢٦).

وذكر ممثل الصين أن الصين ترحب بالجهود الإقليمية وتأييدها وتطالب الفصائل في الصومال بالتعاون الوثيق معها، وأكد أن هذه الجهود ينبغي أن تحصل على دعم ثابت وفعال وتعاون من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص،

(٢٥) S/PV.3770، الصفحتان ٢ إلى ٤.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

ذلك ويلتحقوا بالركب. وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي للأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن القيام بالتدابير التالية. أولاً، كما ورد في تقرير الأمين العام، ينبغي لمجلس الأمن أن يطلب من جميع الأطراف الصومالية التعاون مع جهود منظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وأن يعلن بوضوح أنه لن يتحمل تقاعس أي من الفصائل عن التعاون مع أولئك الذين أبدوا التزاماً ملموساً بالسلم والمصالحة الوطنية. وثانياً، يتعين على الأمم المتحدة أن توسع من نطاق مساعدتها للإغاثة والتعمير للصومال بهدف واضح هو المحافظة على قوة الدفع الحالية ودفعها للأمام نحو السلم وتعزيز قواعده في البلد. وثالثاً، لضمان نجاح مؤتمر المصالحة الوطنية، ودعم عملية السلم الإقليمية، ينبغي لمجلس الأمن أن يطلب من الأمين العام إنشاء صندوق استئماني، وأن يدعو الدول الأعضاء للمساهمة في هذا الصندوق. ورابعاً، ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يؤكدوا على أهمية التنسيق الوثيق والمشاورات بين أولئك الذين يعملون من أجل السلم في الصومال. وينبغي لروح التعاون الجديدة والالتزام بالمشاورات من جانب الأمم المتحدة وغيرها أن يلقى الترحيب والمزيد من التعزيز. ولهذا الغاية ينبغي أن تقاوم الأمم المتحدة تزايد عدد المبادرات^(٣٠).

وأثناء المناقشة تحدث عدد من المتكلمين الآخرين، مؤكدين على ضرورة دعم الجهود المتواصلة التي تبذلها دول المنطقة، والدول الأخرى المعنية والمنظمات الإقليمية؛ وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية وأكدوا من جديد على أن المسؤولية عن هذا الوضع تقع في المقام الأول على عاتق الشعب الصومالي نفسه. ودعا معظم المتكلمين إلى التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). ودعا معظم المتكلمين أيضاً الفصائل الصومالية

وذكر ممثل كينيا أنه، كعضو في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، التي شاركت باستمرار في السعي إلى تحقيق السلام في الصومال، يود التأكيد على النقاط التالية: أولاً، أن احتمالات السلام في الصومال لم تكن أبداً أكبر مما هي عليه الآن وينبغي للمجتمع الدولي أن ينتهز هذه الفرصة لتسهيل المفاوضات والحوار. وثانياً، أن جميع الجهود الهادفة إلى ضمان السلام في الصومال ينبغي أن تستكمل وتنسق مع مبادرة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية القائمة بالفعل. وثالثاً، ينبغي توفير الدعم المادي والمالي لمؤتمر بوساسو المزمع عقده لضمان نجاحه. وكرر تأكيد أن هناك مبادرة إقليمية موجودة، وطلب من المجتمع الدولي أن يساندها، وأن يساعد شعب الصومال على مساعدة نفسه^(٣١).

وكرر ممثل إثيوبيا تأكيد أن المسؤولية الأولية عن حل المشكلة تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم، وأن دور منظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية للتنمية والأمم المتحدة وغيرها هو مساعدة وتيسير جهود الصوماليين. وأحاط المجلس علماً بأنه تنفيذاً لولاية الاجتماع في سوديري، وافقت الحركات الصومالية السياسية على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في بوساسو بالصومال، يعقبه مؤتمر وطني ختامي يعلن عن تشكيل سلطة مركزية انتقالية. ومن بواعث السرور والتشجيع أن الأعمال التحضيرية بدأت في هذه الاتجاه، وأن الحركات السياسية الصومالية قد اتفقت في اجتماعها الأخير الذي عقد في مقديشو على عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في بوساسو في الصومال. وأشار إلى أن مبادرة سوديري تقرر بوضوح بالحاجة إلى الشمول وتضع الترتيبات لأن يُشمل في نهاية المطاف أولئك الذين لم يلتحقوا بركب العملية في البداية، ورجا بالنسبة للذين لم ينضموا إلى عملية سوديري أن يفعلوا

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢٢ إلى ٢٤.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

ويؤكد المجلس من جديد التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للأزمة في الصومال، واضعا في اعتباره احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد في هذا السياق أن مسؤولية تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وسلم حقيقي تقع على عاتق الشعب الصومالي نفسه.

ويعرب المجلس عن تأييده الكامل للجهود التي تبذلها الدول المهتمة في المنطقة وخارجها وللجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، تعزيزا لإجراء حوار سياسي مباشر وتيسيرا لقيام حكومة مركزية عريضة القاعدة في الصومال.

ويرحب المجلس بنتيجة الاجتماعات بين القادة الصوماليين في القاهرة، التي اختتمت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ولا سيما بقراراتهم اعتماد نظام اتحادي، مع استقلال ذاتي إقليمي، واتفاقهم على تشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية، وعلى عقد مؤتمر شامل للمصالحة الوطنية في بيضوا ينتخب من خلاله مجلس رئاسي ورئيس للوزراء. ويرحب أيضا بتوقيع إعلان القاهرة بشأن الصومال وبالاتفاقيات الهامة الأخرى المرفقة به، ولا سيما إقامة جمعية تأسيسية منتخبة وإنشاء نظام قضائي مستقل وإعداد ميثاق انتقالي. ويهيب المجلس بجميع القادة الصوماليين المساهمة على نحو إيجابي في الزخم الراهن نحو السلم والمصالحة الذي تحقق بفضل التقدم الكبير الذي أحرز في القاهرة، وبفضل المبادرات السابقة الأخرى التي عقدت في سوديري ونيروبي وصنعا، من خلال المشاركة على أوسع نطاق ممكن في المؤتمر المقرر عقده، ووقف أعمال العنف على الفور الالتزام بوقف إطلاق النار.

ويحث المجلس جميع الدول على المساهمة بسخاء استجابة لنداءات الأمم المتحدة لضمان استمرار جهود الإغاثة والإنعاش في جميع مناطق الصومال، بما في ذلك الجهود التي تستهدف تعزيز المجتمع المدني. ويؤكد كذلك الحاجة الماسة إلى التصدي للحالة الإنسانية في المناطق التي تضررت من الفيضانات الأخيرة.

ويكرر المجلس طلبه إلى جميع الدول أن تفي بالتزاماتها بتنفيذ أحكام الحظر المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ على جميع عمليات توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال. ويهيب في هذا السياق بجميع الدول الامتناع عن القيام بأي أعمال قد تزيد من تفاقم الحالة في الصومال.

ويعرب المجلس أيضا عن تأييده لجهود الأمين العام الرامية إلى استكشاف الوسائل التي تستطيع الأمم المتحدة المساعدة بها على استعادة السلم والاستقرار في الصومال. وفي هذا الصدد، يلاحظ مع التقدير القرار الذي اتخذته الأمين العام لتعزيز مكتب الأمم المتحدة

إلى تأمين الظروف الأمنية المناسبة لعمليات المنظمات الإنسانية الدولية. وأعرب عدد من المتكلمين عن تأييده لفكرة إمكانية تعيين مبعوث خاص للأمين العام لدعم جهود صنع السلام. وأكد عدد من المتكلمين أيضا على أهمية أن تكون أي تسوية سلمية شاملة لجميع الفصائل^(٣١).

المقرر المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

(الجلسة ٣٨٤٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٨٤٥، المعقودة في ٢٣ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وجه الرئيس (كوستاريكا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر^(٣٢)، يحيل بها نص إعلان القاهرة بشأن الصومال الذي وقعه القادة الصوماليون بذلك التاريخ في ختام اجتماعاتهم التي عقدت في القاهرة، بمصر.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٣٣):

نظر مجلس الأمن في الحالة السائدة في الصومال بما في ذلك التطورات التي حدثت مؤخرا في الميادين السياسية والعسكرية والإنسانية.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (اليابان)؛ والصفحة ٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (شيلي)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (السويد)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (كوستاريكا)؛ والصفحتان ١٣ إلى ١٥ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (بولندا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (البرتغال)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة له والمنحازة إليه)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (إيطاليا)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (الكويت)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (تونس).

(٣٢) S/1997/1000.

(٣٣) S/PRST/1997/57.

للقانون وتشجيعها الصارخ للإرهاب ورعايتها له، تحتفظ
بحقها في اتخاذ التدابير المناسبة للدفاع عن أمنها الوطني.

وبرسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن^(٣٥) أعرب ممثل جيبوتي عن مشاطرته
لبلده تخوفه إزاء تطور منذر بالخطر في القرن الأفريقي من
المحتمل أن يؤدي إلى اندلاع نزاع إقليمي واسع النطاق.
وأشار بذلك إلى الروايات العديدة الموثقة عن مشاركة
إريتريا بالأسلحة والأفراد في وضع في الصومال تعمه
الفوضى وأوشك بوضوح على الانفجار. وقال إن ذلك
يُشكّل ذلك أيضا انتهاكا واضحا لقرار مجلس الأمن ٧٣٣
(١٩٩٢) والقرارات اللاحقة له. لذا تطلب حكومة جيبوتي
إلى المجلس أن يتخذ ما يلزم من التدابير العاجلة الكفيلة
بإحباط أنشطة إريتريا الاستفزازية المكشوفة التي ترزعزع
الاستقرار في المنطقة، "والتي يصعب كثيرا فهمها أو حصر
عواقبها".

وبرسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن^(٣٦) أحال ممثل إريتريا البيان الصادر
في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩ عن وزير خارجية دولة إريتريا
فيما يتعلق بالاتهامات الإثيوبية بشأن تورط إريتريا في
الصومال، التي وصفها في ذلك البيان بأنها لا تعدو أن تكون
ستار دخان يرمي إلى حجب تدخل إثيوبيا المسلح الطويل
الأمد والمتصاعد في الصومال تحقيقا "لأهدافها الذاتية الرامية
إلى التوسع والهيمنة".

وفي الجلسة ٤٠١٠، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو
١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في
مشاورات المجلس السابقة، وجه الرئيس (غابون) انتباه
أعضاء المجلس إلى الرسائل المذكورة أعلاه.

السياسي للصومال في نيروبي. ويؤكد في هذا الصدد على ضرورة قيام
تنسيق أوثق لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلم في الصومال.

ويعرب المجلس مرة أخرى عن تقديره لجميع وكالات الأمم
المتحدة وغيرها من المنظمات والأفراد الذين يضطلعون بأنشطة إنسانية
في جميع مناطق الصومال. ويهيب المجلس بالفصائل الصومالية
أن تضمن السلامة وحرية الحركة لجميع موظفي المساعدة الإنسانية،
وأن تعمل على تيسير تسليم الإغاثة الإنسانية، بوسائل منها إعادة فتح
المطار والميناء في مقديشو على الفور.

ويشجع المجلس الأمين العام على مواصلة مشاوراته مع
الأطراف الصومالية ومع الدول المهتمة في المنطقة وخارجها،
والمنظمات المعنية حول الوسائل التي تستطيع الأمم المتحدة أن تدعم
بها الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والمصالحة، بما في ذلك ما يتم من
خلال الخيارات المحددة الواردة في تقريره المؤرخ ١٧ شباط/
فبراير ١٩٩٧. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يطلع على
التطورات بانتظام وأن يقدم تقريرا، في الوقت المناسب، عن هذه
المشاورات وعن تطورات الحالة.

وسيقي المجلس هذه المسألة قيد النظر.

المقرر المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩ (الجلسة

٤٠١٠): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن^(٣٤) وجّه ممثل إثيوبيا اهتمام مجلس الأمن
إلى تطور خطير جدا في الصومال قال إنه نجم بسبب تورط
إريتريا في الصراع الدائر في ذلك البلد. ويُبيّن مرفق الرسالة
أن أقوال شهود عيان أدلوا بما مؤخرا كشفت أن إريتريا
شرعت في نشاط عسكري واسع النطاق بهدف زعزعة
الاستقرار في الصومال دعما لأحد الفصائل المتحاربة في ذلك
البلد الذي مزقته الحرب، وذلك من خلال الشحن الجوي
والبحري للأسلحة، بما فيها الأسلحة الثقيلة، في انتهاك
صارخ لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٨). وجاء في مرفق
الرسالة أن إثيوبيا، بما أنها هي الهدف النهائي لخرق إريتريا

.S/1999/563 (٣٤)

.S/1999/600 (٣٥)

.S/1999/611 (٣٦)

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٣٧):

يعرب مجلس الأمن عن جزعه إزاء التدهور الخطير للحالة السياسية والعسكرية والإنسانية في الصومال، وعن قلقه إزاء الأبناء التي تفيد بتزايد التدخل الخارجي في الصومال.

ويؤكد المجلس من جديد التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، واضعاً بعين الاعتبار احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد مجدداً أن المسؤولية عن التوصل إلى تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام تقع بكاملها على عاتق الشعب الصومالي.

ويعرب المجلس عن تأييده للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الدائمة المعنية بالصومال. ويهيب بجميع الفئات الصومالية وقف جميع الأعمال العدائية فوراً والتعاون مع المساعي الإقليمية وغيرها من أجل التوصل إلى تحقيق السلام والمصالحة.

ويعرب المجلس عن القلق العميق إزاء التقارير الأخيرة عن تسليم أسلحة ومعدات عسكرية للصومال بصورة غير مشروعة انتهاكاً للحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة في الصومال وأن يعرض السلام والأمن للخطر في المنطقة برمتها.

ويؤكد المجلس من جديد دعوته إلى جميع الدول بمراعاة الحظر المفروض على الأسلحة والامتناع عن القيام بأي أفعال من شأنها أن تزيد الحالة تفاقمًا في الصومال. ويطلب كذلك من الدول الأعضاء التي لديها معلومات عن أي انتهاكات لأحكام القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) أن تقدم هذه المعلومات إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

ويعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء آثار الأزمة التي طال أمدها على الحالة الإنسانية. ويدين بوجه خاص الهجمات أو أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخلياً. ويدين أيضاً الهجمات التي يتعرض لها العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية، بما ينتهك قواعد القانون الدولي.

ويهيب المجلس بالفصائل الصومالية أن تتعاون على أساس مبادئ الحياد وعدم التمييز مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تضطلع بالأنشطة الإنسانية. ويحث المجلس جميع

الأطراف على ضمان الأمن وحرية الحركة للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وكفالة الوصول إلى المحتاجين لهذه المساعدة دون عائق. وفي هذا الصدد، يشيد المجلس أيضاً بهيئة تنسيق المعونة الصومالية المكونة من المانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لما تقوم به حالياً من تنسيق وثيق لجميع جهود المجتمع الدولي من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الصومالي.

ويحث المجلس جميع الدول على المساهمة بسخاء في النداء الذي وجهته الأمم المتحدة لتأمين الإغاثة المستمرة وجهود التأهيل في جميع مناطق الصومال، بما فيها الجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني.

ويرحب المجلس بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال في نيروبي.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقارير دورية عن الحالة في الصومال.

المقرر المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٦٦): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٠٦٦، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج مجلس الأمن ضمن جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩^(٣٨)، والمقدم استجابة للطلب الوارد في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩^(٣٩) ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه رغم استمرار التهديدات الأمنية وارتفاع تكاليف التوزيع بسبب النزاعات العشائرية والألغام وغيرها من المشاكل، لا تزال وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني يواصلون توزيع المعونات الغذائية في نسبة عالية من معظم المناطق المتأثرة، ولعظم مناطق الاستيطان المعروف بأنها ضمت أسراً مشردة إليها. بيد أنه في المناطق المهتدة بالنزاعات المسلحة المتفرقة، لم تتم المحافظة على توزيع المعونات بالمستويات المطلوبة.

(٣٨) S/1999/882.

(٣٩) S/PRST/1999/16.

(٣٧) S/PRST/1999/16.

إلى أنه برغم ورود تقارير تبعث على القلق البالغ عن تدفق الأسلحة إلى الصومال مما يشكل انتهاكا للحظر الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ٧٣٣ (١٩٩٢)، يفترق مكتب الأمم المتحدة للصومال للولاية والقدرة المطلوبتين للتحقق من هذه التقارير.

وأعرب عن اعتقاده بأنه قد تم الوصول إلى مرحلة قد يليق فيها بالأمم المتحدة أن تقوم بدور قوي في الصومال. واقترح النظر في اتخاذ إجراء على جبهتين. أولاً، أن تقوم الأمم المتحدة، عاملة بحياد وموضوعية مع الدول الأعضاء المهتمة، وخاصة في إطار عملية السلطة الحكومية الدولية، بتقديم عون أكبر من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة تشكيل حكومة وطنية في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك قد يجوز النظر، قبل التوصل إلى اتفاقات سياسية بشأن تشكيل حكومة وطنية، في إمكانية اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات من أجل مساعدة الصومال على استعادة سيادتها في بعض الميادين المحدودة، كحماية الموارد الطبيعية البحرية مثلاً. ويمكن بذل جهود أيضاً للحد من دخول الأسلحة غير المشروعة، بكافة أنواعها، إلى البلد. وقد توجد إمكانيات أخرى في مجال المساعدة الإنمائية.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس (سلوفينيا) بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٤٠):

يشير مجلس الأمن إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ عن الحالة في الصومال.

ويؤكد المجلس مجدداً التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال يراعى فيها احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحده وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويعرب المجلس عن شديد قلقه إزاء الآثار المتزايدة الواضحة المترتبة على افتقار الصومال إلى حكومة مركزية تؤدي مهامها. ويؤسف أنه معظم الأطفال لا يتلقون أي رعاية صحية وأن جيلين

(٤٠) S/PRST/1999/31.

وذكر أن هناك ثمة حاجة إلى استثمار أكبر بغية تعزيز قدرات المجتمع المحلي وقدرته على التكيف بهدف مواجهة الاحتياجات الناشئة عن حالات الطوارئ الطبيعية والتي من صنع الإنسان. وبالرغم من أنه قد تم التصدي لحالات الطوارئ "الصارخة" في الصومال من خلال الاستجابات الجوهرية القصيرة الأجل من المانحين، فإن القدرة التنفيذية للوكالات الإنسانية انخفضت انخفاضاً تدريجياً لأسباب تعود بصورة رئيسية إلى عدم كفاية دعم المانحين للتدابير التأهيلية في الأجل المتوسط. ويمثل هذا الدعم في الأجل الطويل شرطاً مسبقاً لكي تتمكن أي وكالة من الاحتفاظ بموظفيها وتواجدها. وقال إنه لم تحدث تنمية في الصومال منذ ١٠ سنوات، أو حدث منها الترتير القليل، بل إن عملية التنمية في البلد تراجعت إلى الوراء. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في المناقشات الرسمية وغير الرسمية التي جرت في مجلس الأمن، أعربت الدول الأعضاء عن قلقها من ازدياد التأثيرات الواضحة لانعدام وجود حكومة مركزية قادرة على الاضطلاع بمهامها في الصومال. وتختلف الصومال عن مجتمعات أفريقية أخرى أثناء الأزمات، نظراً لطابعها المتجانس إلى حد كبير. إذ لا يوجد هناك انقسام ديني رئيسي أو انقسام عرقي أو نزاع على توزيع الثروة المستمدة من الموارد الطبيعية. بل إن الصومال كيان سياسي يعيش أزمة. وذكر أنه برغم صعوبة التوصل إلى تسوية تفاوضية للأزمة الصومالية، فقد تم خطو خطوات مهمة إلى الأمام. وفي الصومال نفسها هناك أدلة متزايدة على أن الصوماليين العاديين تعبوا من العنف، ويقومون بالضغط على زعمائهم لكي يختاروا طريق السلام. ولكن عدة قادة صوماليين قالوا إنهم يعتقدون أنه لا يمكن إحراز تقدم مع استمرار الحرب بين إريتريا والصومال ومواصلتهما في توريث قادة الفصائل الصومالية في هذه الحرب. ومن الواضح أن النزاع بين إريتريا وإثيوبيا له تأثير سلبي كبير على الحالة في الصومال. وأشار

وفي هذا السياق، يشجع تعزيز القدرة العملية للوكالات الإنسانية في الصومال من خلال دعم المانحين.

ويعرب المجلس عن تقديره لجميع وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات والأفراد الذي يضطلعون بأنشطة إنسانية في كافة مناطق الصومال. ويهيب بالفصائل الصومالية أن تكفل سلامة جميع العاملين في الأنشطة الإنسانية وحرية تنقلهم وأن تيسر إيصال الإغاثة الإنسانية. وفي هذا السياق، يدين بقوة الاعتداءات وأعمال العنف والقتل التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني في الصومال ويكرر تأكيد موقفه القاضي بوجوب تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة.

ويعرب المجلس عن ارتياحه لأنه على الرغم من جميع الصعوبات، لا يزال زهاء نصف الأراضي الصومالية ينعم بسلام نسبي. ويلاحظ، في هذا السياق، شروع الإدارات المحلية في بعض أنحاء البلد في توفير بعض الخدمات الأساسية لشعب الصومال.

ويرحب المجلس بالجهود التي يبذلها المجتمع المدني في الصومال. وتشجعه المبادرات السياسية التي يقوم بها الصوماليون، من خلال المؤتمرات الإقليمية التي غالبا ما ينظمها الزعماء التقليديون والاتصالات غير الرسمية فيما بين العشائر، من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة. وفي هذا السياق، يشدد على الدور الفعال الذي تنهض به الجماعات النسائية الصومالية.

ويرحب المجلس بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في نيروبي.

ويشجع المجلس الأمين العام على استعراض دور الأمم المتحدة في الصومال، كمقدمة لقيام الأمم المتحدة بدور معزز، بهدف التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال. ويمكن أن يشمل هذا الاستعراض إمكانية نقل بعض برامج ووكالات الأمم المتحدة وكذلك مكتب الأمم المتحدة السياسي إلى الصومال، كما ينبغي أن يتضمن الاستعراض النظر بعناية في الحالة الأمنية، فضلا عن الموارد التي ستلزم لتوفير بيئة آمنة لعمليات الأمم المتحدة في الصومال.

ويحيط المجلس علما بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ بأن ينظر المجتمع الدولي في إنشاء آليات تسمح بتدفق المساعدة المالية إلى المناطق الآمنة والمستقرة من الصومال حتى قبل إعادة تشكيل حكومة مركزية وغيرها من المؤسسات الرسمية، بغية تعزيز سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحده.

وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره.

لم تتح لهما فرص التعليم النظامي. ويساوره القلق من أن بعض الموارد الطبيعية الصومالية تستغل أساسا على يد الأجانب بدون تنظيم أو مراقبة. ويعرب عن عميق ألمه إزاء التقارير التي تفيد بأن غياب القانون وانعدام النظام في البلد يمكن أن يجعله ملاذا لجميع أنواع المجرمين.

ويرحب المجلس بالتقدم الذي أحرز صوب تحقيق قدر أكبر من الاتساق في النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي في التصدي للأزمة في الصومال. ويعترف بأن اللجنة الدائمة المعنية بالصومال، التي أنشئت منذ عام، تؤدي دورا هاما في رصد تطور الحالة في الصومال والعمل على تحقيق قدر أكبر من التنسيق للجهود التي يبذلها مختلف العناصر الفاعلة الخارجية. وذلك لتفادي حدوث تأثيرات متباينة وإعطاء ثقل للإجراءات المشتركة. ويدعو إلى تعزيز عملية تنسيق هذه الجهود الرامية إلى كفالة السلم والاستقرار في الصومال.

ويعرب المجلس عن كامل دعمه للجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة في الصومال. وفي هذا السياق، يرحب بمبادرة رئيس جيبوتي الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار إلى الصومال والتي أوجزت في رسالته المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن. ويؤيد النداء الذي وجهه رئيس جيبوتي إلى جنرالات الحرب لكي يعترفوا اعترافا كاملا بمبدأ حرية الشعب الصومالي في ممارسة حقه الديمقراطي في اختيار زعمائه الإقليميين والوطنيين وقبلوا هذا المبدأ. ويتطلع المجلس إلى وضع مقترحات رئيس جيبوتي في صيغتها النهائية خلال مؤتمر القمة القادم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وهو مستعد للعمل معها ومع اللجنة الدائمة للمساعدة على تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة تنصيب حكومة وطنية في الصومال. ويهيب بقيادة الفصائل الصومالية وسائر المعنيين التعاون تعاوننا بناء وخالصا في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة.

ويهيب المجلس بقوة بجميع الدول التقيد بحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وتحسين فعاليته والامتناع عن أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة في الصومال. ويحث الدول الأعضاء التي لديها معلومات عن أي انتهاكات لأحكام القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) أن تقدم تلك المعلومات إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢، بهدف دعم عمل اللجنة.

ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في الصومال. ويحث جميع الدول على أن تسهم بسخاء في ندوات الأمم المتحدة لكفالة مواصلة جهود الإغاثة والإنعاش في جميع مناطق الصومال، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تدعيم المجتمع المدني.